

معياري المراجعة (200) : الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة، للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية 1 . يتناول هذا المعيار الدولي للمراجعة المسؤوليات العامة للمراجع المستقل عند القيام بمراجعة القوائم وعلى وجه التحديد، فإنه يوضح الأهداف العامة للمراجع المستقل، ويوضح هذا المعيار أيضا نطاق معايير المراجعة واختصاصها وهيكلها، ويتضمن المتطلبات المحددة بمراجعة معايير المراجعة 2. ويلزم تكييفها حسب ولاعلى سبيل المثال، وبناءً عليه، أموراً معيّنة له في مثل هذه الظروف، التنظيمية أو المهنية ذات الصلة 3. ويتحقق ذلك من خلال إبداء المراجع لرأيه، الجوهرية، وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق. يتعلق ذلك أو ما إذا المراجعة والمتطلبات المسلكية ذات الصلة، المراجع من تكوين ذلك الرأي. القوائم المالية التي تخضع للمراجعة هي تلك القوائم الخاصة بالمنشأة والتي أعدها إدارة المنشأة (4) تحت إشراف المكلفين بالحوكمة. ولا تفرض معايير المراجعة مسؤوليات على الإدارة أو المكلفين ومع ذلك، فإن المراجعة وفقاً لمعايير قد أقرها بمسؤوليات معينة تُعد ضرورية للقيام بالمراجعة 10. 11. تتمثل الأهداف العامة للمراجع عند القيام بمراجعة القوائم المالية فيما يلي: (أ) الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، ومن ثم تمكين المراجع من إبداء رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق؛ وتوصل إليها المراجع. في جميع الحالات التي لا يمكن الوصول فيها إلى تأكيد معقول، رأي متحفظ في تقرير المراجع غير كافٍ لأغراض تقديم التقرير إلى مستخدمي القوائم المالية فإن معايير المراجعة تتطلب أن يمتنع المراجع عن إبداء الرأي، أو أن ينسحب من 13. لأغراض معايير المراجعة، تكون للمصطلحات التالية المعاني المبينة قرين كل منها فيما يلي: وتتضمن أدلة المراجعة كلاً من المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي تستند إليها القوائم المالية والمعلومات الأخرى. ولأغراض معايير المراجعة، 1 (كفاية أدلة المراجعة هي مقياس لكميتها. وتتأثر كمية أدلة المراجعة المطلوبة بتقييم المراجع لمخاطر التحريف الجوهرية، وهو عادة الشريك المسؤول عن - - حسب مقتضى الحال. التي يهدف فيها معيار المراجعة صراحة إلى قيام الشريك المسؤول عن الارتباط بالوفاء بأحد "المراجع". إلى ما يعادلها في القطاع العام، عند الاقتضاء. معبرٌ عنها بمصطلحات مالية، ومستمدة أساساً من النظام المحاسبي لتلك المنشأة، أو بشأن الأوضاع أو الظروف الاقتصادية في نقاط زمنية في الماضي. لبعض المنشآت في بعض الدول، على سبيل الأعضاء التنفيذيين في مجلس الحوكمة، أو المدير المالك. الحكم المهني: تطبيق ما هو ملائم من تدريب ومعرفة وخبرة، المحاسبية والمراجعة ومعايير سلوك وآداب المهنة، التصرفات التي تكون مناسبة في ظل الظروف المحيطة بارتباط المراجعة. المتطلبات المتطلبات المسلكية المتعلقة بمراجعة القوائم المالية: يجب على المراجع الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة بارتباطات مراجعة القوائم المالية، ذلك تلك المتعلقة بالاستقلال. نزعة الشك المهني . يجب على المراجع التخطيط للمراجعة وتنفيذها مع التحلي بنزعة الشك المهني وإدراك أنه قد توجد ظروف تتسبب في تحريف القوائم مالية بشكل جوهري. . يجب على المراجع ممارسة الحكم المهني عند التخطيط لمراجعة القوائم المالية وتنفيذها. كفاية أدلة المراجعة المناسبة وخطر المراجعة يجب على المراجع الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتخفيض خطر المراجعة إلى مستوى منخفض بدرجة يمكن قبولها، ومن ثم تمكين المراجع من استنباط القيام بالمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة 1 - يجب على المراجع الالتزام بجميع معايير المراجعة ذات الصلة بالمراجعة. ويكون المعيار ذا صلة